# دور الشخصيات السياسية والعسكرية الموصلية في التطورات السياسية الداخلية في العراق (1958-1963)

**نعيم جاسم محمد**
*قسم التاريخ/ كلية التربية للعلوم الأنسانية /جامعة بابل*
Drnaeem271@gmail.com

**دعاء عبد الهادي محمد**
*كلية المستقبل الجامعة*
dddoaa107@gmail.com

| معلومات البحث |
| --- |
| تاريخ الاستلام : 11 /9 / 2019 |
| تاريخ قبول النشر: 1/10/ 2019 |
| تاريخ النشر: 14/12 / 2019 |

## الخلاصة

يتناول البحث اهم الشخصيات السياسية والعسكرية الموصلية ودورها في التطورات الداخلية في العراق ابان مدة حكم عبد الكريم قاسم 1958–1963، وتمت الاشارة الى تلك الشخصيات التي ساهمت بدور فعال عند قيام انقلاب 14 تموز 1958 ضد النظام الملكي في العراق وشغلت مناصب مهمة في الحكم الجديد، وحتى بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم فقد ساهمت تلك الشخصيات بدور مهم وشغلت مناصب مهمة في مدة حكم عبد السلام عارف بعد انقلاب 8 شباط و18 تشرين الثاني عام 1963.

**الكلمات الدالة:** شخصيات موصلية، تطورات سياسية داخلية، العراق 1958–1963

# The Role of Mosilli Political and Military Dignitavies in the Internal Political Developments in Iraq (1958-1963)

**Naeem Jasim Mohammed**
*Department of History/College of Education for Humanities/University of Babylon*

**Doaa Abd Al Hadi Mohammed**
*Almustaqbal College University*

## Abstract

The research deals with the most important political and military figures and their role in the internal developments in Iraq during the reign of Abdul Karim Qasim 1958-1963, and was referred to those figures who played an active role in the coup d'état of July 14, 1958 against the monarchy in Iraq and occupied important positions in the new government, Even after the fall of the rule of Abdul Karim Qasim, these figures played an important role and held important positions during the reign of Abdul Salam Aref after the coup of February 8 and November 18, 1963.

**Key words**: Conductive Characters, Internal Political Developments, Al Iraq

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

## 1-المقدمة

ان الموصل جزءا من العراق وقد شاركت شخصيات سياسية وعسكرية موصلية في الاحداث التي شهدها العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام1921 وحتى عام1963، فضلا عن الحقب التاريخية السابقة واللاحقة لتلك المدة موضوعة البحث، وتم التركيز في بحثنا هذا على ابرز الشخصيات الموصلية التي ادت دورا مهما في تاريخ العراق المعاصر خلال مدة حكم الزعيم عبدالكريم قاسم للمدة 1958-1963، اذ كان لتلك الشخصيات موقفاً واضحٌ ودورٌ فاعلٌ في مجريات الاحداث وتسلمت بعض الشخصيات الموصلية مناصب مهمة خلال تلك المدة، ولمعرفة اهم تلك الشخصيات الموصلية التي شاركت في احداث العراق ابان حكم عبد الكريم قاسم تم اختيار هذا العنوان لبحثنا.

يتكون البحث من ثلاث محاور رئيسة، تضمن المحور الاول لمحة تاريخية عن التطورات الداخلية في العراق وموقف الشخصيات الموصلية منها حتى عام 1958، اذ تم تسليط الضوء على ابرز الشخصيات الموصلية التي تبوأت مناصب سياسية وعسكرية في العراق خلال العهد الملكي، اما المحور الثاني، فقد ركز على دور الشخصيات الموصلية في الاحداث السياسية في العراق في المدة1958-1959 وهي المدة المحصورة بين قيام انقلاب 14 تموز 1958بزعامة عبد الكريم قاسم وما شهده العراق من تطورات سياسية عام 1959 ومن بينها حركة الشواف في الموصل في العام المذكور، وتحدث المحور الثالث عن موقف الشخصيات الموصلية من التطورات الداخلية في العراق المدة 1960-1963، وابرز المناصب التي شغلتها الشخصيات الموصلية ابان تلك المدة.

## 2-لمحة تاريخية عن التطورات الداخلية في العراق وموقف الشخصيات الموصلية منها حتى عام1958

وصف ياقوت الحموي الموصل بقوله " احدى قواعد الاسلام، قليلة النظير كبرا وعظمة، و كثرة خلق، وسعة رفعة، محط رحال الركبان، ومنها يقصد الى جميع البلدان، فهي باب العراق ومفتاح خراسان واذربيجان، ومن ينسب اليهم من اهل العلم اكثر من ان يحصوا" [1].

عندما كان العراق تحت الحكم العثماني شهد تأسيس جمعيات واحزاب مختلفة، مثل [جمعية العهد] التي تأسست في 28 تشرين الاول1913 وهو اكبر حزب سياسي عربي الّفه الضباط العرب العاملين في الجيش العثماني لإصلاح شؤون العرب السياسية والاجتماعية، وقد كان له فروع في بغداد والموصل والبصرة، اما فرع الموصل فكان بزعامة جماعة من الضباط العراقيين منهم مولود مخلص وعلي جودت الايوبي وشريف العمري، وكان للأخير معنوية الزعامة، واسس داوود الدبوني الموصلي [جمعية اليد السوداء] السرية التي انضم اليها معظم طلاب المدرسة الحربية والتي هدفت الى تصفية الخونة العرب المعارضين للتوجهات القومية[2].

اتخذت الموصل في اثناء الحرب العالمية الاولى وما اعقبها من تسويات اهمية دولية ولاسيما في السياسة الاستعمارية البريطانية، لذلك اقدمت القوات البريطانية على احتلالها في 10تشرين الثاني 1918، وسرعان ماظهرت للقوى الوطنية في الموصل نوايا بريطانيا الاستعمارية وتنكرها لحقوق العراقيين خاصة والعرب عامة في الاستقلال والوحدة، عندئذ عبّر الموصليون من خلال تنظيماتهم السياسية، السرية والعلنية، عن مواقفهم الرافضة للمحتلين وعلى الصعيدين السياسي والعسكري، وكانت انتفاضة تلعفر عام 1920 التي كانت جزءا من الثورة العراقية الكبرى التي انطلقت في 30 حزيران 1920 نموذجا لرفض العدوان

البريطاني[3]، وازاء هذه الثورة اضطرت بريطانيا ان تغير من سياستها وان تذعن لمطالب الشعب العراقي بوضع هيكل حديث للدولة العراقية، ومن ذلك تشكيل حكومة وطنية والتمهيد لإقامة نظام ملكي، وكان هادي باشا العمري الموصلي واحدا من الذين رشحوا لتولي عرش العراق، لكن الانظار توجهت الى فيصل بن الحسين، وهو الرجل الذي عرفه الضباط العراقيون، ومنهم الموصليون جيدا ابان عملهم تحت قيادته في الثورة العربية عام 1916[4] . الامر الذي يؤكد اهمية الشخصيات الموصلية في تاريخ العراق المعاصر.

وبعد تنصيب الملك فيصل بن الحسين ملكا على العراق في 23اب 1921، ظهرت مشكلة الموصل [5][6] على الواجهة، وقد اعادت مشكلة الموصل النشاط السياسي الى المنطقة مما شجع اهل الموصل على تأليف الاحزاب السياسية لحشد الرأي العام ليؤدي دوره الوطني في الدفاع عن الموصل ومكافحة الدعايات التركية، فتألف حزب الاستقلال الوطني في 11ايلول1924، وكذلك تألفت جمعية الدفاع الوطني في 25كانون الثاني1925، وغايتها المحافظة على ولاية الموصل بحدودها الطبيعية كونها عراقية وجزءاً لاينفك عن العراق بكل الوسائل المشروعة، واتخاذ مايمكن من التدابير لتثبيت هذه الغاية بصورة قطعية، وأيضاً اجيز الحزب الوطني العراقي في الموصل في ايار 1925، ودعا الى التمسك بالوحدة العراقية والاستقلال التام، وقد ادت الاحزاب في الموصل دورا كبيرا في التعريف بحقوق العراق التاريخية والجغرافية في ولاية الموصل، وقد انتهى نشاط هذه الاحزاب بانتهاء قضية الموصل عام 1926 وتوزع أعضاؤه على الاحزاب السياسية الاخرى[7]،[8].

وعند ابرام معاهدة 1930 [8، 339–344] بين العراق وبريطانيا كان لنواب الموصل موقفا مؤيدا ومعارضا لها في مجلس النواب، اذ ان اهم نواب الموصل الذين وافقوا عليها هم اسحق افرايم وجمال بابان ورؤوف اللوس، وعبدالله الدملوجي وعبدالغني النقيب وعلي الامام ويوسف خياط، اما اهم نواب الموصل الذين عارضوها منهم: ابراهيم عطار باشي وعلي جودت الايوبي ومحمد صدقي وغياث الدين، في حين امتنع عن التصويت النائب احمد الجليلي عن الموصل[9].

شهدت الموصل في عام 1933 تمردا قام به الاثوريون في اثناء غياب فيصل الاول عن العراق وسفره الى اوربا، عندما قام الفريق بكر صدقي بإنزال ضربة قاضية بالاثوريين المتمردين في قرية سميل شمال الموصل، وقد وقعت مذابح بين الجيش العراقي والمتمردين الاثوريين، اذ تولت جهات بريطانية وفرنسية وبعض المنظمات المسيحية داخل مدينة الموصل نفسها تحريض الاثوريين على الثورة عن طريق التلويح لهم بالاستقلال، وقد وصل حكمت سليمان وزير الداخلية آنذاك الى مدينة الموصل على متن احدى طائرات القوة الجوية البريطانية، وكان الاعتقاد السائد لدى الساسة والعوام في بغداد بأن البريطانيين سوف يقفون الى جانب الاثوريين، اما زعيم الاثوريين [مار شمعون] فقد تم نقله الى قبرص بمساعدة البريطانيين للحفاظ على حياته وخصص له راتب تقاعدي لأسرته[10]، وحصل تمرد من قبل اليزيديين عام1935، اذ ان الطائفة اليزيدية التي تقطن سنجار بلواء الموصل استضعفت الحكومة فأعلنت انها لا تستطيع ان تنفذ في منطقتها قانون التجنيد الاجباري الذي كانت الوزارة تحرص على تنفيذه بكل صرامة، لتعارض احكامه مع بعض طقوسها الدينية، فسارعت الحكومة الى اعلان الاحكام العرفية في سنجار، بعدها جرى اشتباك مع القوات النظامية الحكومية في 7تشرين الاول من العام نفسه، وتم اعدام سبعة من المتمردين اليزيديين في اثناء وزارة ياسين الهاشمي الثانية[17 مايس 1935–29 تشرين الاول 1936][11]. يبدو ان حالات التمرد والمعارضة في الموصل قد كانت جزءا من احداث العراق ابان تلك الحقبة.

ولأهمية الموصل للعراق فأنها كانت محط اهتمام الملك غازي بن الملك فيصل بن الحسين، فقد زار الموصل في 27 اب 1933، واستقبل استقبالا جماهيريا حافلا من قبل اهل الموصل، الذين هتفوا [ليسقط البريطانيون، ليسقط المستعمرون] وبعد اسبوع من تلك الزيارة توفي الملك فيصل الاول وحل الملك غازي محله ملكا على العراق [10]،[ ص139][7، ص 104].

على اثر استقالة وزارة جميل المدفعي الثانية وهو من الشخصيات الموصلية في 25اب 1934، انتهز رئيس الديوان الملكي علي جودت الايوبي وهو من مدينة الموصل ايضا وذو تربية عثمانية فشكل وزارته الجديدة في 27اب من العام نفسه، والى جانب رئاسة الوزراء احتفظ علي جودت لنفسه بمنصب وزير الداخلية، وقد قدمت وزارة الايوبي استقالتها في 23 شباط 1935[11]،[ص129– 133]،[12].

ومما تجدر الاشارة اليه انه منذ عام 1932 تأسست جماعة الاهالي من مجموعة من المثقفين العراقيين ذات الحس الوطني التي ضمت عدد من الشخصيات الوطنية، واصدرت صحيفة ناطقة باسمها معبرة عن آرائها هي[جريدة الاهالي] ومنها اخذ اسم جماعة الاهالي التي صدر العدد الاول منها في 2 كانون الثاني1932، كان من ابرز تلك الشخصيات المنضوية تحت الجماعة محمد حديد، وهو من اسرة موصلية ثرية ومحافظة تخرج من كلية السياسة والاقتصاد التابعة لجامعة لندن، وانضم محمد حديد الى الاتجاه الاشتراكي مع عبد الفتاح ابراهيم واخرين، لكنهم فضلوا عدم استعمال كلمة الاشتراكية، لذا فضلت جماعة الاهالي استعمال كلمة[الشعبية]، فضلا عن ذلك قام محمد حديد بترجمة مجموعة من المقالات لهارولدلاسكي حول الاشتراكية والحركة التعاونية[12، ص110–111] وتأسس نادي المثنى بن حارث الشيباني في شباط 1935 ضم عدد من الشخصيات الوطنية من اهالي الموصل منهم يونس السبعاوي، وقد ساهم الاخير في نشاطات النادي المناوئة للبريطانيين، حتى ان النادي اتهم بالنازية، واسس النادي في عام 1936 [لجنة الدفاع عن فلسطين] التي قامت بتشكيل فرق من المتطوعين الشباب لجمع التبرعات للمجاهدين الفلسطينيين، وعند اندلاع حركة نيسان– مايس 1941[13]،[14] تم حله في 7 اذار 1942[7، 128– ص132]. الامر الذي يشير الى اهمية الشخصيات الموصلية ودورها المؤثر في العراق.

وعند قيام انقلاب بكر صدقي في عام 1936 [15] تشكلت وزارة الانقلاب في [29تشرين الاول 1936–17اب 1937] التي راسها حكمت سليمان، واصبح بعض اعضاء جماعة الاهالي وزراء في تلك الحكومة، وقد عمل بكر صدقي الذي اصبح رئيس اركان الجيش في حكومة الانقلاب على ابعاد خصومه في الجيش الى منصب معاون مدير الميرة، ونقل المقدم محمود سلمان امر الحرس الملكي الى منصب معاون امر الكتيبة الثانية، واصبح محمد فهمي سعيد مقدم لواء المنطقة الشمالية ومقره الموصل، ونقل محمد امين العمري وهو من الشخصيات الموصلية المعروفة من منصبه معاون رئيس اركان الجماعة القومية بإبعادهم عن العاصمة بغداد[15، ص171–172].

ومن الاحداث التي جرت في مدينة الموصل ابان تلك المدة هو مقتل قائد انقلاب عام 1936 بكر صدقي، فقد وجهت الحكومة التركية دعوة الى الحكومة العراقية لحضور مناورات الجيش التركي المقرر القيام بها في 18اب 1937، فندبت حكومة الانقلاب حكمت سليمان وفدا عسكريا برئاسة رئيس اركان الجيش الفريق بكر صدقي لمشاهدة هذه المناورة، فاغتنمت الاوساط السياسية والعسكرية هذه الفرصة وقررت قتل الفريق المذكور في اثناء سفره الى تركيا وتخليص البلاد من أخطائه، وفي 11اب من العام نفسه، بينما كان بكر صدقي وزميله العقيد محمد علي جواد قائد القوة الجوية في حديقة مطار الموصل دخل نائب العريف

محمد عبدالله التلعفري الى الحديقة واطلق النار عليهما فارداهما قتيلين[11]،[ص ص 171–172] وقد اتهم بتدبير عملية الاغتيال العقيد فهمي سعيد المعروف باتجاهاته الوطنية القوية، وكذلك النقيب محمود هندي، وطلبت الحكومة من موقع الموصل العميد امين العمري قريب مصطفى العمري القاء القبض على الضباط المتهمين وارسالهم الى بغداد، ولم يكن رد فعل العمري عدم الانصياع لأوامر الحكومة فحسب، بل قام بانقلاب عسكري انفصل فيه عن بغداد، واعلن تشكيل حكومة الموصل، اما رئيس الوزراء حكمت سليمان فانه لم يستطيع الحصول على تأييد القطاعات العسكرية في بغداد، اذ رفض آمر معسكر الوشاش تنفيذ الاوامر بالتدخل لضرب العصيان في الموصل، مما اضطر حكمت سليمان الى تقديم استقالته في 17 اب 1937[16].

من جانب اخر كانت هناك دعاية واسعة ضد نزاهة وزير الداخلية مصطفى العمري في حكومة جميل المدفعي الرابعة في17اب1937، وكانت تلك الدعاية يغذيها عضوان من اعضاء الوزارة، وقد نشرت جريدة الاستقلال البغدادية مقالتين بعنوان [الرشوة] و[الرشوة المتفشية]، وقد عدهما العمري ماستين بكرامته، فطلب الى الادعاء العام ان يجري التعقبات القانونية ضد صاحب الجريدة، فقضت المحكمة بحبسه لذلك اشتدت الدعاية ضد الوزير العمري اكثر من ذي قبل، فرأى رئيس الوزراء ان يعالج القضية على اساسها، لذلك تم نقل مصطفى العمري من منصب وزارة الداخلية الى منصب وزارة العدلية[11، ص184–185].

ولم تكن النساء بعيدات عن الانشطة الثقافية والسياسية في العراق، فقد تأسست في الموصل [جمعية حماية الاطفال] على يد مجموعة من المثقفات الموصليات في عام 1937 وكانت الهيئة الادارية برئاسة السيدة فخرية عمر نظمي وعضوية كل من السيدة سعدية العمري والانسة فخرية ميرزا والانسة نجية سرسم والانسة ساجدة مجدي النائب، فضلا عن عضوية السيدتان لطيفة سالم نامق وباكزه فائق شاكر والانسة فوزية الصابونجي، وتشكلت في الموصل [جمعية الاتحاد النسائي] اذ بادرت مجموعة من المثقفات في لواء الموصل وبعد ان شعرن بالفراغ الذي تعيشه المرأة العراقية ورغبة منهن لسد هذا الفراغ فقد عملن على القيام بقسم من الاعمال لحماية الاطفال وتم تأسيس جمعية عرفت باسم[جمعية الاتحاد النسائي]، فرفعن طلبهن الى متصرف لواء الموصل طلبن فيه اجازة جمعيتهن، وبالفعل اجيزت من قبل وزارة الداخلية في17 اذار 1940، وقد ضمت الهيئة كل من السيدة لطيفة سالم رئيسا وعضوية كل من السيدة ساجدة مجدي النائب والسيدة صوفي نوئيل الرسام والسيدة سعدية خير الدين العمري والانسة فخرية ميرزا، فضلا عن السيدتين معزز سعد الدين زيادة وفوزية الخياط والانستان عليه النقيب وليه سرسم [17] يبدو ان النساء الموصليات قد لعبن دورا مهما في تاريخ العراق المعاصر وكان لهن نشاطٌ مهمٌ اسوة بنساء العراق الاخريات.

بعد الاحتلال البريطاني الثاني للعراق في 2 مايس1941 فأن يونس السبعاوي الشخصية الموصلية كان من بين المشتركين في حركة مايس 1941 فضلا عن العقداء الاربعة وهم كل من: فهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب والشخصية الموصلية صلاح الدين الصباغ وقد اعلن يونس السبعاوي الذي كان يشغل منصب وزير الاقتصاد في وزارة رشيد عالي الكيلاني نفسه حاكما عسكريا لبغداد وضواحيها وحث الشعب على اعادة تنظيم نفسه للمقاومة ضد البريطانيين، وقد وزعت كتائب الشباب على مناطق بغداد الرئيسة ومداخلها وخصص من الكتائب ثمانية عشر شابا للسبعاوي باسم[حرس السبعاوي الفدائيين]، ولكن حكم السبعاوي لم يستمر طويلا، فقد خرج بعد قادة الثورة الى ايران بواسطة سيارة شرطة مسلحة [7، ص 175–176].

وبعد حركة مايس 1941 عاد الوصي عبدالاله الى بغداد بعد ان تركها في الاول من نيسان من العام نفسه، اي قبل الحركة، وعند عودته الى العراق كلف الشخصية الموصلية علي جودت الايوبي لتشكيل الوزارة لكن الاخير اعتذر عن ذلك، و رفض تشكيل الوزارة عند تكليفه من قبل الوصي في 21 ايلول من العام نفسه اي بعد استقالة وزارة الشخصية الموصلية جميل المدفعي، اذ اعتذر عن التكليف ايضا [18].

وحتى بعد انتهاء الحرب البريطانية على العراق في نهاية شهر مايس 1941 تم تشكيل لجنة تشرف على تصفية اثار حركة مايس وقد اجرى رئيسها ارشد العمري وهو من الشخصيات الموصلية اتصالا مع السفير البريطاني في العراق كورنواليس korinwalees وعرضوا عليه وقف اطلاق النار بشروط لاتثقل كاهل الشعب العراقي، وبعدها عاد الوصي عبدالاله الى العراق في الاول من حزيران في العام نفسه[14]، وفي الشهر نفسه شغل محمد امين العمري وهو من الشخصيات الموصلية منصب رئيس اركان الجيش[19].

بعد الحرب العالمية الثانية تشكلت عدد من الاحزاب السياسية ومنها حزب الاستقلال الذي تأسس في 2 نيسان 1946 بزعامة محمد مهدي كبة وهو حزبٌ قوميٌ واغلب اعضائه من الطبقة البرجوازية وكان من بين اهم اعضائه الشخصية الموصلية محمد صديق شنشل الذي شغل امين سر الحزب المذكور وقد ابدى الحزب موقفا متميزا تجاه القضية الفلسطينية، فقد طالب محمد صديق شنشل في جريدة الحزب بتأسيس مستودعات لتدريب المتطوعين في سبيل العمل لإنقاذ فلسطين[7، ص194]،[20] وكان في عضوية اللجنة التنفيذية العليا للحزب حازم المفتي وكان معتمد فرع الحزب في الموصل، وتولى اصدار جريدة النضال لتكون لسان الحزب [19، ص538].

الى جانب حزب الاستقلال تأسس في 2 نيسان 1946الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة كامل الجادرجي وعدد من الاعضاء من بينهم الشخصية الموصلية المتميزة في الحزب محمد حديد [7، ص199-200] والذي كان نائب رئيس الحزب، علما ان الحزب الوطني الديمقراطي هو امتداد لجماعة الاهالي [21] .

ومن الشخصيات الموصلية التي ادت دورا مهما في تاريخ العراق بالعهد الملكي هو ارشد العمري الذي شغل مناصب وزارية عدة حتى اصبح رئيسا للوزراء في 2 حزيران 1946، فقد اتخذ سياسة قمعية بحماس شديد ونجح في كتم جميع الاصوات المعارضة، واهم الحوادث التي جرت في تموز من العام نفسه هو اعلان قرابة خمسة الاف عامل في شركة النفط العراقية في حقول نفط كركوك الاضراب احتجاجا على تدني الرواتب وظروف العمل، وقد انتهى الاضراب بأطلاق الشرطة النار على العمال ومقتل عدد منهم، وسببت تلك الاحداث نقمة عارمة رد عليها رئيس الوزراء ارشد العمري بعمليات اعتقال واغلاق للصحف[22] وفي 14 تشرين الثاني من العام نفسه استقالت وزارة ارشد العمري [16، ص187] .

ومن الشخصيات الموصلية الاخرى التي ادت دورا سياسيا مهما هو يوسف غنيمة الذي شغل مناصب وزراية عدة في العهد الملكي، فقد كان وزيرا للمالية في وزارة حمدي الباججي [29اب1944-11كانون الثاني 1946]، ووزيرا للمالية ايضا في وزارة ارشد العمري[2حزيران 1946-24تشرين الثاني1946][23].

ومن جانب اخر تم تكليف الشخصية الموصلية علي جودت الايوبي في 10كانون الاول1949 بتأليف الوزارة من قبل الوصي عبدالاله فشكلها واستمرت وزارته حتى 1شباط 1950، وفي 12 تموز1952 تم تكليف الشخصية الموصلية الاخرى مصطفى العمري لتأليف الوزارة بعد استقالة وزارة نوري السعيد في 10تموز من العام نفسه الى جانب تمسكه في وزارة الداخلية[16، ص197] وبعد تزايد نشاط الحركة الوطنية واندلاع تظاهرات طلابية في 26تشرين الاول1952واجهتها الشرطة بقسوة، وقد استمرت الاضرابات

والتظاهرات الشعبية حتى تم اسقاط وزارة مصطفى العمري في 22تشرين الثاني من العام نفسه [7، ص 226–227] .ان مشاركة الشخصيات الموصلية في تشكيل الوزارات يؤكد اهمية اهالي الموصل واخلاصهم للعراق وتفانيهم في الواجب مما كانوا محط احترام وثقة الملك آنذاك.

ومن المواقف الوطنية التي قام بها حزب الاستقلال ابان تلك المدة هو تبنى الحزب المذكور وحده من بين الاحزاب العلنية فكرة تأميم النفط، فتقدم امين سر الحزب محمد صديق شنشل نائب الموصل بالسؤال الى رئيس الوزراء نوري السعيد في اذار 1951: هل تفكر الحكومة بتأميم مشاريع النفط في العراق ولاسيما بعد ان اقدمت الجارة ايران على خطواتها الجريئة في هذا الشأن؟، وهل يرى رئيس الوزراء طريقة اخرى لحمل شركات النفط على وضع حد لتعنتها واصرارها على غبن العراق وظلمه ونهب اهم موارده واعظم ثرواته؟، وقد امتنع نوري السعيد عن الاجابة، وعلى اثر ذلك نظم نواب حزب الاستقلال بالاتفاق مع ثمانية عشر نائبا طلبا قدموه في 25اذار من العام نفسه لقيام الحكومة بسن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط في العراق جميعها من دون استثناء، وعلى اثر ذلك اندلعت انتفاضة في عام 1952 ضد اجراءات حكومة نوري السعيد وعقدها اتفاقيات نفطية جديدة مع شركات النفط الاجنبية من دون التشاور مع الاحزاب [24].

اما الشخصية الموصلية الاخرى التي تبوأت منصب رئاسة الوزراء في 28 مايس 1954 فهي شخصية ارشد العمري التي شكلها للمرة الثانية واستمرت حتى 17حزيران من العام نفسه[16، ص203].

وبعد تدهور الاوضاع الاقتصادية في العراق في عام 1956 شهدت الموصل اكبر اضراب اقتصادي، اذ بدأ بأضراب تجار الاغنام في 28اب من العام نفسه واعقبه اضراب القصابين في مساء 31اب احتجاجا على قرار البلدية بزيادة رسوم المجازر، وسرعان ما امتد هذا الاضراب فشمل الخبازين والخياطين والمحامين والصاغة وسواق السيارات واصحاب المحلات التجارية، وبذلك عم الاضراب مدينة الموصل في 3ايلول العام نفسه، وتوسع ليشمل بعد ذلك اقضية المحافظة ونواحيها، فشمل اهالي تلعفر وزاخو وسنجار والعمادية، واعلنت شرطة الموصل ان حالة الاضراب اصبحت غير اعتيادية وقد قوبل الاضراب بتأييد جماهيري واسع[7، ص 233–234 ].

تمكنت السلطات من القضاء على اضراب الموصل الذي استمر اكثر من عشرة ايام، وبرهن الاضراب على رفض الجماهير للسياسة الداخلية التي كان يتبعها رئيس الوزراء نوري السعيد، ولاسيما في المجال الاقتصادي والتي ادت الى زيادة الضرائب والرسوم على مختلف المهن والاعمال في وقت تردى فيه المستوى المعاشي لعموم الجماهير الشعبية الكادحة [7، ص234].

وبعد استقالة وزارة نوري السعيد في 8 حزيران 1957تم تكليف الشخصية الموصلية علي جودت الايوبي من قبل الملك فيصل الثاني لتأليف وزارته الثالثة في 20 حزيران من العام نفسه للإشراف على الانتخابات وبدأ حقبة جديدة من العمل السياسي الاكثر انفتاحا، غير ان الانتخابات لم تتم، اذ اجبر علي جودت الايوبي على الاستقالة في 14 كانون الاول من العام نفسه اثر خلافه مع ولي العهد بسبب اقتراحه الانحياز مع مصر[22، ص203].

في 15 اذار 1958 قدم اربعة واربعون سياسيا عريضة الى رئيس الوزراء نوري السعيد وكان من بينهم محمد صديق شنشل نائب الموصل من حزب الاستقلال من اجل حل مجلس النواب، وفي 27 اذار من العام نفسه حلت الوزارة مجلس النواب وقررت اجراء الانتخابات النيابية في5 مايس من العام نفسه لإعداد لائحة مجلس نواب لتعديل القانون الاساسي، وفي 5 نيسان من العام نفسه اصدر ثلاثة وخمسون سياسيا بيانا

للشعب العراقي طلبوا فيه بمقاطعة الانتخابات وعدم الاعتراف بالمجلس الذي سينبثق عنها، والتبرؤ من الالتزامات التي يقرها وكان من بينهم نائب الموصل محمد صديق شنشل، فضلا عن زعيم حزب الاستقلال محمد مهدي كبه وفائق السامرائي[20، ص334-337].

## 3-دور الشخصيات الموصلية في الاحداث السياسية في العراق1958-1959

نتيجة للظروف التي كان يعيشها العراق في ظل الحكم الملكي والاضطهاد الذي تعرض له بعض القادة العسكريين في تلك الحقبة جعل الضباط يتكتلون في تنظيم سمي[تنظيم الضباط الاحرار] لغرض تغيير النظام السياسي في العراق ، وتجمع المصادر ان بداية تنظيم الضباط الاحرار كان منذ عام 1952، اذ انبثقت اولى ركائز خلاياه في شهر ايلول من العام نفسه بزعامة المقدم رفعت الحاج سري، وضمت ضباطا قوميين، ثم توسع التنظيم بانضمام عدد من الضباط الشباب، لكن التنظيم اصيب بانتكاسة عام 1956 باكتشاف خلية رفعت الحاج سري، وبعد العدوان الثلاثي على مصر في العام المذكور استمر عمل الضباط الاحرار المتأثرين بالأفكار الثورية والراديكالية، وتشكلت لجنة عليا تعقد الاجتماعات لمناقشة اسلوب العمل وتزكية ضباط اخرين لضمهم الى التنظيم[7، ص255-256].

وتشكلت تنظيمات اخرى للضباط الاخرى في جميع انحاء العراق الا ان دورها كان ضعيفا ولم تكسب الا تأييد عدد من الضباط، ومن هذه التنظيمات تنظيم الموصل الذي كان يطلق على نفسه اسم [تنظيم الضباط الثوار] وكان في عضويته كل من المقدم الركن محمود عزيز والرائد مجيد الجلبي والرائد علي الخفاف والنقيب حازم حسن والنقيب زكريا طه والنقيب هاشم الدبوني والنقيب سالم سلو والملازم الاول كامل اسماعيل، وقد ارتبط هذا التنظيم بعد ذلك باللجنة العليا للضباط الاحرار قبل 14 تموز 1958، وكانت مبادئه متفقه مع مبادئ اللجنة العليا في التحرر الوطني والوحدة العربية [21، ص125]،[25].

نجح تنظيم الضباط الاحرار في تنفيذ الانقلاب على النظام الملكي في14تموز1958 ادى فيه رئيس التنظيم الزعيم عبدالكريم قاسم والعقيد عبدالسلام عارف دورا مهما في صبيحة ذلك اليوم، وشارك عدد اخر من الضباط القوميين في ذلك الانقلاب [22، ص 208].

بعد نجاح الانقلاب في 14تموز 1958 تشكل مجلس السيادة برئاسة الفريق الركن محمد نجيب الربيعي وعضوية كل من محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال وخالد عبد الباسط النقشبندي وهو ضابط كردي سابق، وتشكل مجلس الوزراء برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم وضم عدد من الوزراء منهم الشخصية الموصلية محمد حديد من الحزب الوطني الديمقراطي الذي اصبح وزيرا للمالية اذ كان على اطلاع واسع بالشؤون المالية وامتيازات النفط، وشغل محمد صديق شنشل من حزب الاستقلال منصب وزير الارشاد والذي دعا سابقا الى تأميم النفط في الخمسينات[7، ص265-266]. الامر الذي يؤكد على اهمية الشخصيات الموصلية ودورها في المشاركة الفاعلة في احداث العراق السياسية .

من جانب اخر قرر مجلس الوزراء العراقي ارسال وفد تألف من العقيد عبد السلام محمد عارف وكل من الشخصيات الموصلية محمد صديق شنشل ومحمد حديد وعبدالجبار الجومرد لمقابلة الرئيس المصري جمال عبدالناصر بعد وصوله الى دمشق عائدا من رحلته السرية الى موسكو، فعقد الاجتماع في دمشق وتم التوقيع على اتفاقية تعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية[26]، وحصل محمد صديق شنشل على تأكيد من جمال عبدالناصر بأن الجمهورية العربية المتحدة ستقف الى جانب القائمين بالانقلاب من دون تحفظات، ومما يجدر ذكره ان حزب الاستقلال لم يبلغ في موعد الانقلاب، فقد اخبر كامل الجادرجي

محمد صديق شنشل بموعد التنفيذ في حين تم تبليغ بقية الاحزاب بموعد الانقلاب كالحزب الوطني الديمقراطي الذي ابلغ يوم 11تموز1958 اذ ارسلت برقية الى محمد حديد الذي كان في مدينة الموصل، وفي صبيحة 14تموز خطب محمد حديد في الجماهير طالبا منهم مساندة الثورة [27].

منذ اليوم الثاني لانقلاب 14تموز 1958 اخذ العقيد الركن عبد الوهاب الشواف يفكر بالإطاحة بكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف، فشرع بالاتصال بالضباط الاحرار الذين كانوا ناقمين لعدم اخبارهم بموعد الحركة، وزاد في نقمته تعينه حاكما عسكريا عاما ثم الغاؤه وتعينه امرا لحامية لواء الموصل، وفي الوقت نفسه اخذ الضباط وعلى رأسهم الضباط الاحرار يتكتلون للقيام بحركة ضد السلطة القائمة وقد بادر الى ذلك العقد رفعت الحاج سري والزعيم الركن ناظم الطبقجلي والشخصية الموصلية العقيد الركن عبدالعزيز العقيلي، ثم انضم اليهم المقدم الطيار محمد سبع والعقيد الركن عبدالوهاب الشواف والرئيس الطيار عارف عبد الرزاق وفريق كبير من الضباط ذوي الميول القومية [21، ص430–431].

عرفت مدينة الموصل منذ وقت طويل بتداخل النزعة الدينية مع الوعي القومي، الامر الذي أهّلها لان تكون مركزا قويا لمعارضة الافكار المادية والشيوعية، وعليه يمكن القول ان هناك انقساما عميقا بين جماعة قومية اسلامية محافظة مستقرة نسبيا تحتفظ باحترام للتقاليد وبين جماعة شيوعية رفعت شعارات غوغائية بعيدة عن المبادئ والقيم الاجتماعية[7، ص279]،[28].

بعد ان قرر الشيوعيون عقد مهرجان لمنظمة انصار السلام –الواجهة الشيوعية– في مدينة الموصل، وكان هذا المهرجان يحمل دلالات عميقة بالنسبة لكل من القوميين والشيوعيين على السواء، فالقوميون عدو ذلك بمثابة تحد لهم، اما الشيوعيون فقد ارادوا من المهرجان اظهار قوتهم ومساندتهم للسلطة امام تحديات القوميين، وقد حذر عبدالوهاب الشواف عبدالكريم قاسم اكثر من مرة من عقد هذا المهرجان الذي سيؤدي الى نتائج لاتحمد عقباها، لكن قاسم اصر على عقد المهرجان[7، ص280].

وجد الشواف الفرصة مناسبة للبدء بالحركة من دون انتظار موافقة شركائه في بغداد وكركوك والوحدات العسكرية الاخرى مستغلا الصدامات التي حدثت في 7اذار1959 وقام باعتقال قادة الشيوعيين من الضباط وضباط الصف، وفي 8اذار اذاع بيان من الاذاعة التي حصل عليها من الجمهورية العربية المتحدة وقرأ البيان محمود الدرة، وتضمن نقدا لاذعا لسياسة عبد الكريم قاسم، وبعد سماع الاخير بالحركة التي قام بها الشواف خصص مكافأة نقدية قدرها عشرة الاف دينار لمن يقبض عليه حيا او ميتا، وفي 9اذار قامت طائرات من معسكر الرشيد بقصف مقر الشواف في الموصل واعلن مقتل الشواف[7، ص279–282] . وعلى اثر ذلك جرت حالات قتل وسلب ونهب لم تتمكن الحكومة من ايقافها الابعد ثلاثة ايام [22، ص 217]. وقد جرت محاكمة لكل الضباط القوميين الذين ساندوا حركة الشواف في محكمة المهداوي في بغداد وصدرت عليهم احكام بالإعدام[29].

يتضح مما سبق ان الموصل كانت بيئة مناسبة لمعارضة حكم عبد الكريم قاسم بحكم جغرافيتها وبعدها عن العراق، وكانت حركة الشواف اكبر دليل على ذلك.

بعد حركة الشواف قامت قوات المقاومة الشعبية باعتقال عدد من الشخصيات بتهمة المشاركة في حركة الشواف وزجهم في معتقل الدبابات الثانية الذي عرف ب [معتقل الخونة والمتآمرين]، ومن قادة المقاومة الشعبية في الموصل الذين شاركوا في تعذيب المعتقلين من العسكر[عدنان محيي الدين خيال، عبداللطيف محمد امين]، ومن المدنيين [عطشان ضيول، عبدالرحمن القصاب، عدنان جلميران]، وقد وثقت

هيئة التحقيق الخاصة بقضايا الشيوعيين في الموصل قضايا عدة قام بها اعضاء المقاومة الشعبية، منها اخلالهم بالأمن وسلب الممتلكات ونهبها في الموصل وتلعفر وسنجار[28، ص187–191][30] وفي معسكر الغزلاني داخل الموصل كان كثيرون من رجال المدفعية والمشاة قد استمروا في التمرد لكنهم غيّروا ولائهم الى جانب عبدالكريم قاسم، وتبع ذلك صدامات دموية اذ تدفقت حشود الايزيديين وقبائل البرزاني الكردية والفلاحين الاراميين القادمين من تلكيف من الريف الى مدينة الموصل استجابة لنداء بغداد [28، ص 195]،[31] وقد قتل في تلك الحركة من اعضاء الحزب الشيوعي في الموصل كميل القازانجي[19، ص487].

في 22اذار 1959 قدم وفد الموصل الذي ضم عددا من قادة الحزب الشيوعي هناك وقادة [المنظمات الديمقراطية الشيوعية]، الذين اسهموا في قمع حركة الشواف ليقدموا تعهدا رسميا بالولاء لعبدالكريم قاسم، وكان الوفد برئاسة سكرتير اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل هاشم حسين، وقد استقبلهم الشيوعيون في بغداد في محطة القطار مرددين هتافاً :"وفد الموصل اهلا بيك الحزب الشيوعي يحييك"، وعند وصوله عقد مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عدنان جلميران رئيس المحكمة القصابية عضو لجنة الحزب وسكرتير التنظيم العسكري عن الوضع في مدينة الموصل قبل الحركة، واشار الى تأهب المنظمات الجماهيرية مشيدا بمهرجان انصار السلام الذي عقد في الموصل، وفي25 اذار استقبل عبدالكريم قاسم الوفد في وزارة الدفاع وهم اعضاء الحزب الشيوعي عبد الرحمن القصاب عضو اللجنة المحلية للحزب وعمر محمد الياس عضو لجنة الحزب وسكرتير لجنة الحزب العمالية، فضلا عن هاشم حسين وعدنان جلميران واخرين، وقد اهدى عبدالكريم قاسم لأعضاء الوفد مسدسات وقدم منحة للحزب الشيوعي قيمتها 1500 دينار، واعاد مهدي حميد قائد المقاومة الشعبية في الموصل الى الجيش وتمت ترقيته الى رتبة رئيس واسندت اليه قيادة قوات المقاومة الشعبية للقسم الشمالي من العراق [32].

من جانب اخر استمرت محاكمة الضباط الذين شاركوا في حركة الشواف فقد انعقدت المحكمة العسكرية العليا الخاصة في 21حزيران 1959 للنظر في قضية المتهمين وقد حكمت على عدد منهم بالإعدام وعدد اخر بالأشغال الشاقة المؤبدة و براءة بعضهم، واحيل عدد من الشيوعيين الى المحكمة الشيوعية العليا بعد خطاب لعبد الكريم قاسم في 19تموزو12اب من العام نفسه بعد تدهور علاقته مع الشيوعيين، واحيل بعضهم الى التقاعد وبدأ عبدالكريم قاسم بعدها يميل الى القوميين [31، ص127–128، ص131].

وبعد حركة الشواف جرت في الموصل خلافات بين الاسر الموصلية كالمفتي والجليلي والعمري وغيرهم، وقد شكلت هيئة تحقيقية من بغداد ووصلت الموصل في 2اب 1959 وواجهت في اليوم نفسه امر موقع الموصل العقيد حسن عبود، وتم اعتقال كل من الاشخاص عبد الرحمن القصاب وعمر الياس وعدنان جلميران، وقابلت اللجنة مدير شرطة الموصل اسماعيل عباوي وافهمته بالأوامر التي لديها، اذ قام الاخير بتوقيف المتهمين ومن جملتهم اعضاء المحكمة القصابية، وقد وصل عدد المعتقلين الى اربعين شخصا، ثم ذهبت الهيئة الى تلكيف ودهوك واجرت تحقيقا بالحوادث، وفي 24 كانون الاول العام نفسه اصدرت المحكمة قرارها بإطلاق سراح المتهمين بحوادث الموصل[31، ص181–183]. مما يؤكد ان الشيوعيين في الموصل قد انتهى دورهم ونفوذهم بعد ان كان لهم دورٌ مؤثرٌ بعد تقربهم من الزعيم عبد الكريم قاسم عقب احداث حركة الشواف.

عادت فكرة اغتيال عبدالكريم قاسم مرة اخرى بعد فشل حركة الشواف، فأجرى ممثلون من حزب البعث العربي الاشتراكي اتصالات مع العناصر القومية الاخرى من اجل تنفيذ العملية، ومن بينهم محمد صديق شنشل امين عام حزب الاستقلال الذي وافق على العملية وابدى استعداده للمشاركة فيها وتقديم معونة مالية لتغطية جزء من تكاليفها، وفي مساء 7 تشرين الاول1959 جرت محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم بعد اصابة الاخير بجروح طفيفة، وقد تمت محاكمة القائمين بعملية الاغتيال يوم 26 كانون الاول من العام نفسه ومنهم شخصيات موصلية كثيرة[21، ص478- 479].

## 4-موقف الشخصيات الموصلية من التطورات الداخلية في العراق[1960-1963]

في الاول من كانون الثاني 1960 صدر قانون الجمعيات، واشترط القانون على مؤسسي الحزب ان يقدموا الى وزير الداخلية طلبا موقعا من خمسين شخصا تتوافر فيهم شروط العضوية، ونص قانون الجمعيات على ان نفاذ القانون سيكون اعتبارا من 6 كانون الثاني 1960، ولذلك تقدم محمد حديد ورفاقه بطلب الى وزارة الداخلية للموافقة على اجازة تأليف حزب سياسي باسم[الحزب الوطني الديمقراطي]، وبسبب الخلاف الذي حصل بين كامل الجادرجي ومحمد حديد داخل الحزب الوطني الديمقراطي، ونتيجة لاستمرار الاخير في وزارة عبدالكريم قاسم، على الرغم من اتفاق اقطاب الحزب الوطني الديمقراطي على الخروج من الوزارة بسبب تنفيذ احكام الاعدام بالضباط القوميين في 20ايلول 1959، استقال محمد حديد من الحزب الوطني الديمقراطي ومن ثم من الوزارة في 23 نيسان 1960، وفي 20 تموز 1960 اجيز الحزب الوطني التقدمي وعد قائما بصورة رسمية [21، ص271-278، 284 ] برئاسة محمد حديد، وعضوية كل من: خدوري خدوري، محمد السعدون واخرون، وقد اصدر الحزب جريدة البيان لتكون ناطقة باسم الحزب، واستمر عمل الحزب حتى 15 تموز1963، اذ تم حله[19]،[ص 368-369]،[31، ص 242-243].

ومما تجدر الاشارة اليه ان موافقة عبدالكريم قاسم على استقالة محمد حديد كانت اضطرارية، اذا ما علمنا ان الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يتزعمه محمد حديد آنذاك هو الحزب الوحيد الذي كان يثق به عبدالكريم قاسم، وان الحزب يرمي بكل ثقله الى جانب رئيس الوزراء طوال عام 1959 وبداية عام 1960، ومن جانب اخر استمرت محاكمة المتهمين من الشيوعيين الذين وقفوا ضد حكم عبد الكريم قاسم ومنهم شيوعيو الموصل، وصدرت بحقهم احكام بالإعدام والسجن والغرامة[31، ص244-404].

ومن جانب اخر اتخذ محمد حديد موقفا معارضا لتبني الاشتراكية الديمقراطية مؤكدا ان هذا سيعطي انطباعا بالافتقار الى الثبات في سياسة حزب لم ينقض على وجوده اكثر من ثمانية عشر شهرا، وقد يؤدي الى خسارة كبيرة لثقة الناس بالحزب، واضاف: ان الاشتراكية تعني تأمين الصناعات والمصارف وتوزيع الارض على الفلاحين في المناطق الزراعية، وهذا كله يتعارض مع الاهداف المعلنة للحزب، وفي الوقت نفسه اصر محمد حديد على ضرورة اعطاء الحزب تمايزا يضمن استقلاله، واعرب عن شعوره بأن هذا مايمكن انجازه بإبعاد الشيوعيين والماركسيين عن الحزب [33].

بقي الحزب الشيوعي وحيدا في العمل السياسي في البلاد بعد ان فشلت جهوده لإقامة جبهة الاتحاد الوطني بشكل علني للقيام بواجباتها، وحتى عند صدور قانون الجمعيات عام1960 فأن الحزب الشيوعي لم يجز رسميا من قبل وزارة الداخلية، وبقي نشاط الاحزاب الاخرى التي اجيزت بشكل فردي وفشلت جميع المحاولات لإقامة الجبهة الوطنية، وكانت اخر هذه المحاولات في تشرين الثاني 1962 لإحياء الجبهة الوطنية بين الاحزاب الثلاثة [الحزب الشيوعي، الحزب الوطني الديمقراطي، الحزب الوطني التقدمي]، الا ان هذه

المحاولة فشلت لامتناع محمد حديد المشاركة فيها مما جعل الشيوعيين يتهجمون عليه وعلى حزبه ويتهمونه بالانتهازية [21، ص478–479].

في 8 شباط 1963 قام الضباط القوميون بالتعاون مع الضباط البعثيين بعملية انقلاب على حكم عبدالكريم قاسم، اذ تم اسره مع رفاقه في 9شباط ثم احضروا على الفور امام محكمة مؤلفة من ضباط بعثيين وقوميين عرب حكمت عليهم بالإعدام ونفذ الحكم رميا بالرصاص، وبذلك انتهى حكم عبدالكريم قاسم[22، ص 233] مما يشير الى انتهاء صفحة مهمة من صفحات تاريخ العراق كان للشخصيات الموصلية دورٌ مهمٌ في احداثها.

وفي اليوم الاول للانقلاب تم تشكيل مجلس لقيادة الثورة وصدر في 4 نيسان 1963 قانون المجلس الوطني لقيادة الثورة رقم 25 لسنة 1963تضمن عشرين مادة شملت تعيين اعضاء المجلس وعددهم، واصبح عبد السلام محمد عارف رئيسا للجمهورية و تشكل مجلس وزراء بعد ان اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيان رقم 18 اعلن فيه تشكيل الوزارة برئاسة الزعيم احمد حسن البكر وضمت احدى وعشرين وزيرا، كانت هناك شخصيات موصلية كانت قد اشتركت في الوزارة من الضباط القوميين مثل محمود شيت خطاب الذي اصبح وزيرا للبلديات وعبد العزيز الوتاري الذي اصبح وزيرا للنفط [7، ص289–291].

وفي 18تشرين الثاني 1963 جرى انقلاب قام به رئيس الجمهورية عبدالسلام محمد عارف بدعم من رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبدالناصر لإقصاء حكم حزب البعث، وقد نجح الانقلاب بالتعاون مع شخصيات سياسية وضباط اعضاء في تنظيم الضباط الوطنيين او الاحرار لانقلاب 14 تموز1958، وبعض الشخصيات التي تنتمي الى التيار القومي العربي واخرى مستقلة من عسكريين ومدنيين سبق وان ساهمت في تنفيذ انقلاب 8شباط 1963 ضد نظام حكم عبدالكريم قاسم، وفي 18تشرين الثاني من العام نفسه تم تنفيذ خطة الانقلاب، اذ صدر بيان بإقصاء الوزراء في وزارة احمد حسن البكر وصدر بيان لحضر التجوال، واصدر عبدالسلام محمد عارف مرسوما بإعفاء احمد حسن البكر من منصبه وتعيينه فيما بعد نائبا لرئيس الجمهورية مع صلاحيات محددة، واصدر مرسوما بتعيين طاهر يحيى رئيسا للوزراء [34] فشكلها في 21 تشرين الثاني من العام نفسه، وضمت عشرين وزيرا وفي هذه الوزارة الجديدة شغل اللواء الركن محمود شيت خطاب الشخصية الموصلية منصب وزير الشؤون البلدية والقروية فيما شغلت الشخصية الموصلية الاخرى وهو السيد عبد العزيز الوتاري منصب وزير النفط[7، ص294–295].

يتضح مما سبق ان للشخصيات السياسية والعسكرية الموصلية دورا مؤثرا في تاريخ العراق المعاصر، وكل الاحداث والانقلابات التي جرت في المدة 1958–1963 كان لتلك الشخصيات حضورا مميزا فيها، مما يشير الى دور الموصل المهم من التطورات السياسية في العراق ابان تلك المدة.

## 5–الخاتمة

من خلال دراسة موضوع دور الشخصيات السياسية والعسكرية الموصلية في التطورات السياسية الداخلية في العراق 1958–1963 تم التوصل الى ما يأتي:

تأثرت الموصل خلال مدة حكم عبدالكريم قاسم بالتطورات السياسية الداخلية التي شهدها العراق خلال انقلاب 14 تموز 1958، وشاركت عدد من الشخصيات السياسية والعسكرية الموصلية في مناصب مهمة في الوزارة التي شكلها عبد الكريم قاسم بعد قيام النظام السياسي الجديد في العراق وتولي عبدالكريم قاسم السلطة حدث صراع داخلي بين القوميين العرب والشيوعيين وقد انعكس ذلك على اهالي الموصل اذ ان مدينة

الموصل معروفة بتوجهاتها القومية والدينية وان وجود بعض الشيوعيين فيها ومحاولتهم فرض ارادتهم على الموصل قد اثار حفيظة بعض الضباط القوميين الذين عملوا على افشال مخططات الشيوعيين في الموصل لاسيما بعد اقامتهم مهرجان انصار السلام في اذار 1959، وكانت حركة الشواف خير دليل على ذلك الصراع مابين القوميين والشيوعيين.

على الرغم من ميل الزعيم عبد الكر يم قاسم الى جانب الشيوعيين في بادئ الامر ومنحهم مناصب مهمة في حكومته الا ان ذلك الوفاق لم يستمر طويلا، اذ ساءت العلاقة بين الطر فين في اواخر عام 1959، ومطلع عام 1960، اذ لم يسمح حتى بمنح الحزب الشيوعي اجازة تأسيس الحزب فضلا عن قيام عبدالكريم قاسم بحملة اعتقالات واسعة في صفوفهم، الامر الذي زاد من كفة القوميين على حساب الشيوعيين وكان لبعض الشخصيات الموصلية سواء كانت قومية او شيوعية دورٌ في تلك الاحداث.

لم تستمر حالة الوفاق بين عبدالكريم قاسم والقوميين، فقد قام العقيد عبد السلام محمد عارف بالتعاون مع القوميين واسقاط حكم عبد الكريم قاسم في انقلاب نفذ في 8 شباط 1963 وعلى اثر ذلك شغلت بعض الشخصيات الموصلية مناصب مهمة سياسية وعسكرية في الحكومة الجديدة التي رأسها احمد حسن البكر.

بعد التخلص من حكم عبدالكريم قاسم اصبح عبدالسلام محمد عارف رئيس للجمهورية واحمد حسن البكر ممثلا عن البعثيين رئيسا للوزراء الا ان عبد السلام محمد عارف قد قاد انقلابا على البعثيين في 18 تشرين الثاني 1963 وهيمن على السلطة اذ تم تعيين طاهر يحيى رئيسا للوزراء بعد الانقلاب، وفي حكومة الاخير شغلت بعض الشخصيات السياسية والعسكرية الموصلية مناصب مهمة فيها الامر الذي يدل على ان للشخصيات الموصلية دورا واضحا من الاحداث االسياسية التي شهدها العراق ابان تلك الحقبة.

**CONFLICT OF INTERESTS**
**There are no conflicts of interest**

## 6- المصادر

(1) ابي زكريا يزيد الازدي، "تاريخ الموصل "، تحقيق: علي حبيبه، القاهرة، 1967، ص4.
(2) حازم مجيد احمد الدوري، "الضباط العراقيون وتأسيس الدولة القومية 1908-1941"، ط1، دار الحكمة، لندن، 2012، تاريخ وصل الباحثين الى المصدر سنة 2019.
(3) عبد الرزاق الحسني،" الثورة العراقية الكبرى"، ط5، بيروت، 1982.
(4) جامعة الموصل، "موسوعة الموصل الحضارية"، مج 5، ط1، الموصل، 1992، ص5.
(5) فاضل حسين، "مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية الانكليزية العراقية التركية وفي الرأي العام"، بغداد، 1967.
(6) هنري فوستر، "نشأة العراق الحديث"، ج1، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، 1989، ص 231-285.
(7) جعفر عباس حميدي،" تاريخ العراق المعاصر 1914-1968"، ط1، بغداد، 2015، ص 77-78 .
(8) عبد الامير هادي العكام الحميداوي، "الحركة الوطنية في العراق 1921-1933"، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، 1975، ص 465-472.
(9) عبد الرزاق الحسني،" العراق في ظل المعاهدات "، ط1، بيروت، 2013، ص 262-263.

(10) جرالد دي غوري،" ثلاثة ملوك في بغداد"، ترجمة: سليم طه التكريتي، ط1، بغداد، 1983، ص 139-140.
(11) عبد الرزاق الحسني، "تاريخ العراق السياسي الحديث "،ج3، ط7، بغداد، 1989ص 144.
(12) فاضل حسين واخرون، "تاريخ العراق المعاصر"، بغداد، 1980، ص 87-88.
(13) عبد الرزاق الحسني، "الاسرار الخفية في حركة 2مايس التحررية "، بيروت، 1980.
(14) رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق 1941-1991، ط2، بيروت، 1997، ص165-213.
(15) محمود شبيب، "بكر صدقي وانقلابه العاصف"، بغداد، 1992، ص32.
(16) نزار توفيق سلطان الحسو،" الصراع على السلطة في العراق الملكي دراسة تحليلية في الادارة والسياسة "، بغداد، 1984، ص128.
(17) وفاء كاظم ماضي الكندي،"تطور الحركة النسوية في العراق 1921-1958"، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، 2016، ص 150-151.
(18) عبد الهادي الخماسي،"الامير عبد الاله 1939-1958"، ط1، بيروت، 2001،ص164، ص168.
(19) حسن لطيف الزبيدي، "موسوعة الاحزاب العراقية"، بيروت، 2007، ص477.
(20) عبد الامير هادي العكام الحميداوي، "تاريخ حزب الاستقلال العراقي"، بغداد، 1980، ص96.
(21) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي،" ثورة 14 تموز 1958 في العراق"، بغداد، 1979، ص 70-71.
(22) تشارلز تريب، "صفحات من تاريخ العراق المعاصر"، ترجمة: زينه جابر ادريس، ط1، بيروت، 2006، ص170.
(23) عادل تقي البلداوي، "لقاء الاضداد فوق الساحة الوطنية العراقية الكبرى حقائق وثائقية مجهولة عن ثلاث واربعين شخصية عراقية في العهد الملكي"، بغداد، 2007، ص37.
(24) عبد الرزاق الحسني، "تاريخ الاحزاب السياسية العراقية 1918-1958 "، ط1، بيروت، 1980، ص329، ص333.
(25) كاظم الموسوي، "العراق صفحات من التاريخ السياسي"، ط4، د. م،2013، ص93.
(26) نوار سعد محمود الملا،"العراق بين عهدين الملكي والجمهوري 1920-2003 دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، د. م، 2010، ص 39، ص100، ص102.
(27) قابل محسن الركابي،" الحياة الحزبية في العراق 1958-1968 دراسة تاريخية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كلمنتس،د.م، تاريخ وصول الباحثين الى المصدر سنة 2019، ص100، ص102.
(28) حنا بطاطو، العراق –"الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار "،ترجمة: عفيف الرزاز، ط1، طهران، 2006، ص 188-189، ص191.
(29) محمد حمدي الجعفري، "محكمة المهداوي اغرب المحاكمات السياسية في تاريخ العراق الحديث"، بغداد، 1990، ص 109-123.
(30) بشائر محمود مطرود المنصوري،" قوات المقاومة الشعبية في العراق 1 آب 1958-29 تموز 1959 "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، 2017، ص 132-133.

(31) جمال مصطفى مردان، "عبد الكريم قاسم البداية والسقوط "، بغداد، تاريخ وصول الباحثين الى المصدر سنة 2019، ص96.

(32) نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي، "تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1968 "، ج2، ط2، بغداد، 2005، ص ص 233–234 .

(33) حنا بطاطو، "الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية "، ترجمة: عفيف الرزاز، ط1، طهران، 2005، ص344.

(34) وسيم رفعت عبد المجيد، "العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة والفاشلة في العراق1921–2003 "، بيروت، تاريخ وصول الباحثين الى المصدر سنة 2019، ص 153، ص157.